



وائل الصبيح:  
الجودة الصناعية سمة لازمت  
منتجات «نظارات كيفان»



وزير التجارة المصري:  
القمة الاقتصادية وضعت  
الحكومات أمام تحديات جسيمة

## ندوة اتحاد الصناعات تقترح مساندة المصانع وتأسيس محافظة لدعم السوق وتطويره



ملف العدد.. قمة الكويت الاقتصادية  
تصدر خريطة طريق مستقبلية  
لتطوير وتنمية الدول العربية



ندوة اتحاد الصناعات تقترح مساندة المصانع وتأسيس محافظة لدعم السوق وتطويره

## الخرافي: إعصار الأزمة يعصف بالقطاع ويهدد بإغلاق بعض المصانع



الخرافي متوسطاً بوحضور والميسى

تحولت ندوة اتحاد الصناعات حول تداعيات الازمة المالية على القطاع الصناعي والحلول الممكنة الى محاكمة لهيئة الصناعة التي غابت عن حضورها وسط تساؤلات عن دورها في خدمة الصناعة.

وكشفت الندوة عن تفاقم الاضرار الجسيمة التي تحيط بالقطاع في هذه الالونة خاصة مع تعثر غالبية المصانع وزيادة القرارات المعيقة، للقطاع مثل منع التصدير للمصانع الوطنية رغم وجود فائض يفوق 50 في المئة. وفي البداية قال رئيس اتحاد الصناعات الكويتية حسين الخرافي ان جميع القطاعات الاقتصادية تأثرت في شتى أرجاء العالم بالازمة المالية التي بدأت كاعصار شديد ومدمر ضرب الولايات المتحدة الأميركية ثم ما لبث ان انتشر في بقية القارات ليصبح أزمة عالمية طالت بأثرها جميع الشرائح الاقتصادية وحتى الاجتماعية. ونجم عنها تعثر أو اغلاق مؤسسات مالية ضخمة وشركات صناعية عريقة.. وفقدان لرؤوس الأموال والوظائف.

بسبب توقف الحكومة عن طرح المشاريع نتيجة للصراع السياسي على خلفية المشاريع المقترحة، مضيفاً ان القرارات الوزارية بمنع التصدير تسببت في حرمان مصانع عديدة من فرص تعاقدية جيدة مع خارج البلاد. وبلغ الفائض لدى بعض من هذه المصانع ما يقارب من 50 في المئة من حجم الانتاج.

وعرض الخرافي الى بعض الحلول المقترحة من قبل اتحاد الصناعة للحد من الاثار السلبية للأزمة على القطاع الصناعي، وأهمها الغاء بعد المراسيم

لآخر، ولكن لاشك ان بعض المصانع أصيبت بأضرار جسيمة نتيجة لشرائها أو ارتباطها بعمود شراء مرتفعة التكلفة وطويلة الأجل للمواد الخام التي انهارت أسعارها بشدة خلال الربع الأخير من عام 2008. وأضاف ان أسعار العديد من المنتجات النهائية للمصانع شهدت انخفاضات كبيرة دون سعر التكلفة، الأمر الذي ضاعف من صعوبة استمرار بعض المصانع في التشغيل والاستمرار. وبين ان الأزمة المالية تسببت في انخفاض حجم الطلب على منتجات المصانع وكذلك

وأضاف الخرافي الكويت لم تكن بمنأى عن هذا الاعصار، فالدمار الذي خلفه عظيم والاثر الذي سيتركه وراءه شديد وذو مدى غير قصير، لافتاً الى ان القطاع الصناعي كانت له خصوصية في طبيعة الأضرار التي لحقتة والنتائج التي ستترتب على تلك الأضرار، مشدداً على ضرورة ان تشمل الحلول المطروحة لانقاذ جميع القطاعات الاقتصادية ايجاد السبل الكفيلة بالتقليل من آثار الأزمة على القطاع الصناعي. أشار الخرافي الى ان حجم الضرر الذي أصاب المصانع يتفاوت مقداراً من مصنع



الشركات الوطنية المنتجة على تطوير وزيادة حجم انتاجها، بالإضافة الاستفادة من زيادة الانتاج بشكل يخفض تكاليف الانتاج (الاستفادة من ميزة اقتصاد الحجم، كما ستؤدي الى تخفيف الاعتماد على الأسواق المحلية الحالية وفتح أسواق جديدة أمام المصدرين.

وزاد الخرافي ان التصدير يؤدي الى استقرار تقلبات السوق، بحيث لا تعود الشركات المصدرة أسيرة للتغيرات الاقتصادية سواء المحلية أو العالمية، إضافة وتنوع مصادر الدخل وتعزيز مكانة الدولة، ودعمها كمركز مالي وتجاري، وتحسين الميزان التجاري مع الدول الأخرى مشدداً على أهمية ان تقوم البنوك المحلية بالتفاوض والتنسيق مع الشركات الصناعية المقترضة لايجاد الحلول والتسهيلات الملائمة لسداد الديون المستحقة عليها، أسوة مع ما يتم بالنسبة للشركات الاستثمارية وان يكون لبنك الكويت الصناعي دور فاعل في هذا الجانب.

ويبين أهمية ان تمضي الحكومة في طرح المشاريع لما في ذلك من دور أساسي في تحريك عجلة الاقتصاد وزيادة الطلب على المنتجات شريطة اختصار الدورة

## العيسى: تعدد التشريعات وهيمنة القطاع العام وراء مشاكلنا

## بوخضور: الصناعة تواجه منافسة غير متكافئة في ظل غياب استراتيجية موحدة من الهيئة العامة للصناعة

من المعوقات التي يتم مواجهتها في الكويت مثل قرارات منع التصدير التي طالت بعض المنتجات الكويتية وأهمية تطوير منافذ الحدود البرية ( العبدلي، سفوان ) لزيادة وتيرة انسياب السلع بين البلدين.

### مميزات التصدير

أكد الخرافي على أهمية التصدير في التقليل من الأضرار التي تسببت بها الأزمة المالية، وتعود بالنفع على الاقتصاد الوطني وعلى المصانع المحلية، ومن أهم ميزات، زيادة نسبة المبيعات والأرباح للشركات الصناعية الكويتية، وتحفيز

والقرارات الصادرة، مشيراً الى المرسوم رقم 305 لسنة 2008 والخاص باعفاء بعد المنتجات المستوردة من الضريبة الجمركية البالغة 5 في المئة، مؤكداً ان استمرار الاعفاء على السلع المستوردة والتي يوجد مثل لها من المنتجات المصنعة محلياً لم يعد مطلوباً وينبغي إعادة فرض هذه الضريبة تجنباً لتعريض المنتجات الوطنية للمنافسة غير العادلة وحالات اغراق الأسواق المحلية بالمنتجات المستوردة.

وأضاف الخرافي ان وزارة التجارة والصناعة قرارها رقم (93) لسنة 2004 بشأن منع تصدير وإعادة تصدير الاسمنت وحديد التسليح المجدول، مشيراً الى ان انخفاض حجم الطلب وصغر السوق المحلي بمقابل الارتفاع في حجم المعروض من المنتجات، قد أديا الى توفر فائض كبير من المنتجات لدى العديد من المصانع الوطنية وصعوبة في تصريف المنتجات، مشدداً على ضرورة رفع الحظر عن التصدير الذي فرضته الجهات الحكومية المختصة على عدد من المنتجات المصنعة محلياً وبالأخص الى جمهورية العراق، التي لم يخف العديد من تجارها ومقاوليها تذرهم من وجود العديد

## تراجع القيمة السوقية للقطاع الصناعي بنسبة 50 %

شركة الصناعات الوطنية عيسى العيسى ان الصناعة تعد في العصر الحالي من أهم مصادر الدخل القومي وتعتبر عصب الحياة الاقتصادية في الدولة وترتبط ارتباطاً وثيقاً وفعالاً بجميع صور الأنشطة المختلفة خاصة صناعة النفط ومشتقاته البترولية كالصناعات الاستخراجية والتحويلية.

### رأي عيسى العيسى:

وأشار العيسى الى أهم المعوقات التي تواجه القطاع الخاص في مجالات الصناعة والتي تتمثل في هيمنة القطاع العام، وضرورة تعديل التشريعات والاجراءات، وتوفير التمويل اللازم لها، بالإضافة لشح الموارد

المستتدية التي تصل بعض الأحيان الى أكثر من سنة لترسية المناقصة. وألمح الى ان العديد من القرارات الخاصة صدرت بشأن اعطاء الأفضلية للمنتج الوطني في المشتريات الحكومية، الا ان بعض الجهات مازالت غير حريصة على تطبيق هذه القرارات رغم أهميتها، مشدداً على أهمية تفعيل هذه القرارات لما لها من دور في ازدهار الاستثمار الصناعي المحلي. وأشار الخرافي الى ان هناك تشريعات عدة يجب اتخاذها بسرعة لتجاوز الأزمة المالية، أهمها اقرار مشروع قانون المناقصات العامة الذي مضى (10) سنوات على اقتراحه .. ومازال معروضاً لدى مجلس الأمة في انتظار اقراره.. بالإضافة لاجراء التعديلات على المواد المتعلقة بتنظيم المشاريع المطروحة بنظام (B.O.T) في قانون أملاك الدولة. حيث ان هذه المواد ياجماع المستثمرين ليست مشجعة. ومن جانبه اكد قال رئيس

البشيرة والكفاءات وانعدام الشفافية وعدم تكافؤ الفرص، ضعف الخدمات المساندة والفساد الاداري. وأوضح العيسى الى ان القطاع الصناعي يتميز بضخامة رأس المال المستثمر وبانه استثمار طويل الأمد، لافتاً الى ان المؤسسات والجهات المستثمرة في القطاع الصناعي تعتمد الى القروض قصيرة الأجل لتمويل استثمارات ومشروعات طويلة الأجل، مشيراً الى انخفاض قيمة الاستثمارات ما أدى لانخفاض قيمة الضمانات المقدمة، وأدى ذلك الى تدني أداء نتائج معظم الاستثمارات والشركات التشغيلية نظراً لتدني الطلب على السلع.

### أرقام واحصائيات

واستعرض العيسى بعض الأرقام والاحصائيات عن القطاع الصناعي، مشيراً الى ان عدد الشركات الصناعية

### التركيب؛ أين الصناعة من لجنة الإنقاذ

وتساءل الخبير الاقتصادي صلاح التركيت عن نصيب القطاع الصناعي في قرارات لجنة الإنقاذ وسيحصل على جانب من الحلول مواصلاً تساؤلاته عن دور اتحاد الصناعيين في متابعة ذلك خاصة ان الازمة تزداد على الشركات مع انخفاض أسعار المواد الخام في ذات الوقت لدى المصانع مواد اولية باضعاف السعر الحالي مما ادى الى خسائر فادحة على الشركات وتهدد بافلاسها مطالباً ان يحل البنك الصناعي محل البنوك العادية في اقراض المصانع لمساعدتها في الخروج من الازمة مع اعطاء فترات سماح اطول.

### الجوعان؛ تفعيل دور البنك الصناعي

وأوضح رجل الاعمال فهد الجوعان ان بعض القروض التي حصل عليها البعض وجهت الى غير اغراضها مقترحا ان يكون البنك الصناعي هو المسؤول عن المصانع بحيث يقوم البنك بدراسة اوضاع المصانع ويحدد من يستحق القرض ويكون هو الضامن له لدى الجهات الاخرى.

### بوشهري؛ غياب الوعي الصناعي

وقال خليل بوشهري: نحن في مفترق طرق نكون او لا نكون خاصة

في غياب الوعي باهمية الصناعة داعيا الحكومة الى المزيد من الاهتمام بالقطاع خلال المرحلة المقبلة وتفعيل قانون حماية المستهلك والسعي لاقامة قناة فضائية صناعية لتوحيد الرؤى الصناعية.

### الغانم؛ أوضاع المصانع تزداد سوءاً

وقال الخبير الاقتصادي قيس الغانم ان المصانع اوضاعها سيئة للغاية والبنوك توقفت عن تمويلها لافتاً الى ان البعض يردد ان الصناعة الكويتية مدعومة من الحكومة موضحاً ان من ردد بان الكويت ستصبح دولة صناعية كان في قاعدة ديوانية فالذي حدث على مر السنين الماضية كشف ذلك بعكس الذي شهدته السعودية عندما اتخذت قرارها بان تكون دولة ذات اقتصاد متكامل سعت بقوة الى تنمية الاستثمار الزراعي والصناعي وعندما وجدت ان الزراعة ستستهلك المياه الجوفية وجهت كل طاقتها الى الصناعة وحققت نهضة صناعية بل سعت الى تطويع الحكومات الاخرى لتحقيق التميز الجمركي وكان يمكن لصناعتها ان تصل الى اوروبا وافريقيا اذا اقيم جسر «سفاجا ينبع».

وزاد الغانم ان الحكايات التي تروى عن الصناعات الكويتية مثل الف ليلة في حين ان شركة سكب السعودية خفضت اسعارها في دول الخليج للحفاظ على حصتها السوقية في الخليج وهو الامر الذي بدأت تتبعه بعض الشركات الاستهلاكية السعودية.

انه لا بد من حل الازمة الحالية وفقا لخصوصية الكويت بعيدا عن الحلول المستوردة خاصة ان الكويت تعاني من مشكلة اقتصادية ولست ازمة مالية لافتنا الى ان الازمة الحالية عرت الشركات بادائها السليبي وكشفت الكثير من العورات خاصة ان بعض الشركات الاستثمارية لم تعمل بشكل حقيقي بل اتبعت نوعا من المضاربة. وقال بوخضور ان الصناعة من القطاعات الهادفة الى تحقيق التوازن الاقتصادي، كونها تؤمن فرص عمل وتحقق زيادة في الانتاجية وتؤمن السلع والخدمات واهم مصدر من مصادر الدخل في الاقتصادات المتقدمة، وهي من القطاعات المهمة في تأمين تحريك النمو الاقتصادي، وفي الاقتصادات المستقرة يسهم القطاع الصناعي بنسبة تصل الى اكثر من نصف نسبة الناتج المحلي الاجمالي وغالبا يستأثر هذا القطاع من

## بعض المصانع لديها فائض 50 % من الإنتاج وأهمية رفع الحظر عن التصدير

تأسيس محفظة طويلة الأجل لدعم السوق، وتحفيز القطاع الخاص، وسرعة تحديث وتطوير التشريعات الاقتصادية، وتشجيع اعادة الهيكلة والاندماج بين الشركات، بالإضافة لتوفير تمويل طويل الأجل ومعالجة ندرة الأراضي وأدوات التمويل. أكد العيسى ان الاجراءات الفورية من شأنها ان تعيد الثقة وتحفيز القطاع الخاص، مع وضع آلية وأسلوب للعمل في طرح وتنفيذ المشروعات التتموية، وطرح مشروعات B.O.T، مقترحا انشاء هيئة للتخفيف من هيمنة القطاع العام على الانشطة الصحية والتعليم والخدمات. وقال الخبير الاقتصادي حجاج بوخضور

المدرجة بلغ 28 شركة. باجمالي رؤوس أموال بلغ 695 مليون دينار، حيث بلغت القيمة السوقية في ديسمبر 2007 قيمة 5.4 بلايين دينار، ولكنها تراجعت الى 2.6 بليون دينار في نهاية 2008، بمعدل انخفاض بلغ 51 في المئة وبلغت اجمالي القروض في سبتمبر 2008، ما قيمته 2.16 بليون دينار. وزاد ان اجمالي الأصول بلغت في سبتمبر 2008 حوالي 5.1 بلايين دينار، وحقوق المساهمين 2.4 بليون دينار، في حين بلغت اجمالي المطلوبات 2.4 بليون دينار، كما بلغت استثمارات القطاع 3.4 بلايين دينار، مشيراً الى ان اجمالي عدد العاملين الكويتيين في القطاع الصناعي وصل الى 7.8 آلاف عامل. وأشار العيسى الى الحلول التي قد تحل وتعالج معوقات القطاع الصناعي والتي أهمها، وجود برنامج لتمويل الشركات، مع

قسيمة في ميناء عبدالله ودخلنا في خلاف مع البائع ووصل الامر الى القضاء وصدر لصالحنا ولكن الهيئة رفضت التنفيذ الا بعد ضغوطات. وقال ان مجلس الامة عندما اشتهى اصدار قانون اصدره فوراً كما حدث مع ضمان الودائع وقانون خفض الضريبة للمستثمر الاجنبي وقانوني 9 و8 الخاص بالعقار وكلهم صدروا في فترة وجيزة ونتمنى ان يشتهى مجلس الامة والحكومة مشاكلنا ليحلوها.

### من الندوة

شهدت الندوة حضوراً كبيراً من الصناعيين الذين حضروا قبل موعدها بفترة. طالب عيسى العيسى بعدم ترك اجراءات دمج الهيكلة امام صغار الموظفين الذين لا يعرفون شيئاً سوى عرقلة العمل. طرح م. محمد حاتم غريب تساؤلاً عن غياب الهيئة العامة للصناعة ودورها في مساندة الصناعة خلال الازمة. طالب أحد الصناعيين بضرورة قيام الاتحاد بحاسبة الشركات الصناعية التي تخلت عن دورها وتعاملت مع المشتقات. تساؤل طرح خلال الندوة عن لماذا تدعم الكويت دول العالم ولا تدعم اقتصاد الوطن الذي يشهد تداعيات. أشار أحد الصناعيين الى ان الوزارات تحارب المنتج الوطني وتقول انه غير مطابق للمواصفات ولا توجد حماية جمركية له ما أدى الى وجود سلع مستوردة أقل سعراً من المنتج الوطني.

### خضور: جدولة الديون

واوضح خضور انه لا بد من اعادة جدولة الديون للمصانع وذلك من اعادة الدورة الاقتصادية للسلع بالتالي طرح المزيد من المشاريع حالياً في اوقات انخفاض الاسعار بدلا من الاستراتيجية المتبعة في طرح المشاريع في اوقات ذروة الاسعار.

### الشؤون ترفض تفعيل الأولوية للمنتج الوطني

وقال الخرافي ان الاتحاد عقد اجتماعات مع ثلاثة وزراء شؤون متتالين لاعطاء الأولوية للمنتج المحلي في الجمعيات دون جدوى وتتمنى قدوم وزير يقول لنا سافعل او يلغي القرارات السابقة ونستريح اما عن دور الاتحاد مع لجنة الانقاذ قال انه تمت متابعة الامر ووضع مشاكل القطاع على مائدة اللجنة خلال المناقشات.

### العيسى، الحكومة والأمة إذا اشتها

قال عيسى العيسى ردا على استفسارات انه يمكن ان ادفع 40 في رسوم مقابل خدمات اما ان ادفع 1 في المئة بلا خدمات فاننا ارفضه ولذا لا بد من خفض الرسوم وفتح باب التمويل طويل الاجل مشيراً الى ان اخر قسيمة تم توزيعها كان من خمسة اعوام ومنذ ذلك الوقت لم يتم توزيع قسيمة واحدة بالإضافة الى توقف البنك الصناعي عن ضخ القروض مشيراً الى ان الشركة اشترت



حجاج بوخضور

أصحاب هذه المنشآت أو العاملين بها وتؤهل مستوى الانتاج المطابقة المواصفات القياسية العالمية المحلية والدولية.

#### الحلول للأزمة ومن أهم المقترحات:

- وضع تعريف رسمي ومحدد للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في كل نشاط من الأنشطة الرئيسية للدولة لتحديد نطاق تلك المنشآت ومن ثم امدادها بمختلف احتياجاتها.
- اقامة كيان رسمي رفيع المستوى لرعاية وادارة شؤون هذه المنشآت واشترط توافق حد ادنى في المستوى الاحترافي من الناحية المهنية والادارية.
- ويجب ان تتضمن هذه الآليات تفعيل اساليب التمويل والادوات الاستثمارية لكونها تمثل مشكلة مزمنة لمعظم هذه المنشآت.
- حث البنوك التجارية على انشاء وحدات خاصة لتمويل هذه المنشآت واصدار التشريعات اللازمة لتفعيل وسائل التمويل المستخدمة مثل صناديق وبرنامج كفاءة تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة (صندوق ضمان المخاطر).
- رفع وعي اصحاب تلك المنشآت لادارة مواردهم المالية وتنظيمها على اكمل وجه وتشجيع عمليات الاندماج لما يحققه من وفر كبير في تكاليف الانتاج والدعاية والادارة. - يجب ان تشمل هذه الآليات تطوير عناصر الدعم الفني من خلال تطوير مناهج التعليم والتدريب خصوصا التطبيقي منها.
- التوسع في انشاء المجمعات الصناعية

وابطاء تحديث المكون التكنولوجي الصناعي، والبيروقراطية المملة في انجاز المعاملات من المعوقات المزمنة التي تعيق تنمية الصناعة، ناهيك عن ضعف التمويل اللازم للمشاريع الصناعية وارتفاع التكاليف الانتاجية وندرة الكفاءات الادارية لقيادة المشاريع الصناعية فضلاً عن معوقات اخرى تتصل بغياب مراكز الخدمات الصناعية التي تقدم الاستشارات الاقتصادية والفنية والمالية، وتوسع رقعة انتشار المنافسة غير المشروعة من جانب مؤسسات صناعية غير مرخص لها.

وأوضح بوخضور ان المنشآت الصغيرة والمتوسطة التي تمثل نسبة كبيرة من اجمالي عدد المنشآت التجارية في البلاد تواصل معوقات مالية وادارية وتسويقية وفنية، وتتمثل الصعوبات المالية لهذه المنشآت في اعتمادها الاساسي على المدخرات الفردية والعائلية، وان حصولها على تمويل على المستثمرين والبنوك والموردين يكون بأسعار عالية وبشروط غير ملائمة في كثير من الاحيان بالاضافة الى افتقارها للضمانات اللازمة للحصول على التمويل المصرفي، وتتراوح المشكلات ما بين ادارية وتسويقية وفنية ومالية وتتضمن المشكلات الادارية 5 قضايا تشمل وجود المنشأة، واستمرارها مرتبط بحياة المالك، وقيام المالك بالعديد من المهام الادارية التوسع في اعمال المنشأة، وممارسة الصلاحيات بشكل مركزي، وضعف الاعداد العلمي والمهني للمالك، وعدم دقة البيانات المالية والمحاسبة، أما بالنسبة للمشكلات التسويقية فيمكن حصرها في 3 قضايا تتمثل كفاءة حجم المنشأة، وعدم القيام ببحوث ومنافسة المستورد للمنتج المحلي المدعوم باقتصادات الحجم والدعم والتسهيلات الممنوحة له من بلد المنشأ وغياب الحماية الجمركية وظهور صناعات ومنتجات بديلة باستمرار وبكلفة اقل وتشمل المشكلات الفنية افتقار مثل هذه المنشآت لمقومات الدعم الفني خصوصاً في مجال حاضنات الاعمال التي تكسب مهارات ومقومات العمل الخاص سواء

بين القطاعات الاخرى في الاقتصادات المتطورة في توظيف ما نسبته 30 في المئة من قوة العمل، وزاد حقيقة عورتنا الاقتصادية المحلية من وهن الوضع الاقتصادي الكويتي في القطاع المالي وتحديد القطاع الاستثماري من هشاشة فيه تحكمت وتلاعب به اشراك الشركات الورقية لتغذية المضاربة في النهج الاستثماري الذي سيكلف المواطنين والاموال العام في الدولة خسائر قد تصل في مجملها في الفصول الآتية القريبة من الازمة اكثر من 30 بليون دينار كويتي ناهيك عن التكاليف الاجتماعية والسياسية والامنية كتداعيات من هذه الازمة المالية وهو ما يطرح التساؤل المهم لماذا لا يتوجه الاقتصاد الكويتي الى اقتصاد حقيقي بتوجيه جزء من الاستثمارات نحو تنمية وتعزيز القطاع الصناعي؟

#### رأي حجاج بوخضور:

وأضاف بوخضور انه من الحس والمنطق الاحصائي يتضح ان اهتمام المعنيين بالشأن الاقتصادي والتنمية في السلطتين التشريعية والتنفيذية بعيد كل البعد في استيعاب اهمية دور الصناعة في دعم واصلاح الاقتصاد والتنمية في الكويت فالخطط والمشاريع ووجه الانفاق العام التنموي والاستثماري لا تشمل في بنودها ما يدل على الاهتمام برعاية جهود تطوير الصناعة ولا يوجد رؤية وهدف قومي عن تطوير الصناعة كما لا توجد مدن صناعية وتشريعات تنظيمية تتناسب مع غايات الخطط في المسيرة التنموية.

وقال ان تواجه الصناعة في الكويت منافسة غير متكافئة في ظل الجهود المتواضعة التي بذلت خلال العقود الاربعة الماضية ولعل اهم المشاكل والعقبات التي تحد من تقدم الصناعة في الكويت، هو غياب استراتيجية تنظيمية موحدة من الهيئة العامة للصناعة والجهات المعنية كي تتساق بسلاسة الخطوات والقرارات المتخذة لتنمية الصناعة كما ان حظر تصدير المنتجات الصناعية المحلية من جهة ومن جهة اخرى التضيق في استيراد التكنولوجيا للتقنيات المستخدمة

## مطلوب إعفاءات وتسهيلات ونظرة حكومية للقطاع الصناعي

### أسوة بباقي القطاعات

## الشركات الصناعية تطالب بالمساواة مع «الاستثمارية» في التسهيلات الائتمانية لتجاوز تداعيات الأزمة المالية



عيسى العيسى

والحرفية.

- زيادة مجالات وحجم التنسيق فيما بين الاقتصاد الوطني خصوصاً فيما يتعلق باعداد قاعدة بيانات وخريطة اقتصادية لبرامج التنمية الخمسية وطويلة المدى توضح المدخلات والمخرجات لتفعيل التكامل بينها. - اقامة شركات لشراء مستلزمات ومدخلات تلك المنشآت بكلفة اقل وجود اعلى وتسويق منتجاتها بأفضل الشروط من حيث الاسعار وحجم نطاق التوزيع.

### روشتة العلاج

ورأى بوخضور مواجهة هذه التحديات والمعوقات لا بد من اتخاذ عدد من الخطوات والاجراءات المهمة مثل:

- تشجيع استحداث وتطوير المراكز الانتاجية ولا يمكن تطوير قطاع الصناعة الا من خلال اعادة النظر في اولوية الفروع الصناعية وتعديلها وفقاً لمقتضيات التحديث التكنولوجي ومواصلة العمل على تحديث هيكله القطاع الصناعي ونشر ثقافة تشجيع الصناعة.

- معالجة اسعار الرسوم الجمركية والخدمات وغيرها وتطوير الدعم الصناعي بكل انواعه باستهدافه التنمية لتكون تشجيعية للمؤسسات الصناعية وتقديم اعفاءات تصديرية من الضريبة ناهيك عن ضرورة ترشيد الكوادر عبر تقديم الدعم الفني والعلمي والاسراع في اتخاذ قرارات تهدف الى تحسين الاستخدام الاقتصادي للمواد الاولية المتاحة محلياً.

- ضرورة العمل على اقامة المعارض التي تهدف الى الترويج للصناعات التحويلية وانشاء شبكة المعلومات الصناعية وتطويرها في ضوء المتغيرات الدولية. - العمل على تشجيع الحاضنات الصناعية بالتعاون بين القطاع الخاص والمنظمات الدولية.

- تطبيق رسم نوعي للصناعات المهددة بالانقراض ما يحدد ضرر البضائع الاغراقية وتشجيع قدرات الابداع في الصناعات القائمة ووضع آلية تضمن حقوق المصانع والصناعيين وكذلك اعطاء قروض ميسرة لتحقيق التطور الانتاجي للمشاريع الصناعية.

- ضرورة دخول الدولة في مشاريع صناعية مشتركة مع عدد من المؤسسات المحلية والعالمية بما يساهم في نجاح الصناعات المحلية وتطوير التشريعات القائمة.

- اقامة مناطق صناعية لجذب الاستثمارات للقطاع الصناعي لما يحققه ذلك من دور ايجابي في تحسين كفاءة استخدام الموارد.

- العمل على اعتماد مشروع دمج الصناعات الصغيرة والمتوسطة بادارة حديثة وتشجيعها على التكامل فيما بينها، ضمن حلقات انتاجية متكاملة وتسهيل اجراءات الرخص الصناعية لانشاء مصانع على المستوى المطلوب.

- تقديم وتطوير حجم ونوعية الخدمات الاستشارية الموجهة لأعمال تلك المنشآت وبلورتها في شكل حاضنات اعمال لحل المشاكل والمعوقات التي تواجه هذه المنشآت.

- توفير التمويل بالانشاء صناديق لضمان مخاطر الائتمان، ودعم رأسمال الاقراض الصناعي.

- التعاون مع صندوق التنمية الاقتصادية الكويتي في مشاريع تمويلية بالتنسيق مع المنشآت الصناعية المحلية بتصدير منتجاتهم كدعم عيني كجزء من تلك المساعدات الائتمانية التي تقدمها الكويت.

وقال عن قطاع صناعي حقيقي وفعال وداعم للتنمية الاقتصادية في الكويت يجب أن يبدأ من تشجيع الصادرات، وأنه بغير هذا المنطلق ستبقى الصناعة الكويتية حبيسة الدائرة المفرغة بين ضيق السوق وارتفاع الكلفة، حيث انه يجب ان ينظر الى تشجيع الصادرات كهدف وطني استراتيجي ترعاها الدولة وتوفر له جميع الامكانات الفنية والمادية للقيام بدوره على النحو المنشود رسم السياسات العامة لتشجيع الصادرات، واقتراح الاجراءات والتدابير الكفيلة بتنفيذها بالتنسيق مع الاجهزة الرسمية والجهات الأهلية المعنية ومتابعة تنفيذ هذه السياسات والاجراءات والاشراف عليها وتوفير المعلومات عن المنتجات الوطنية، وخاصة ذات المزايا النسبية التي تجعلها قابلة للتصدير.

واختتم بوخضور رؤيته بان مستقبل الصناعة في الكويت يرتبط بمدى توافر الامكانات والطاقت الصناعية المتاحة والتشجيع والوعي الاقتصادي والسياسي لاهمية القطاع الصناعي في التنمية وتعديل التشريعات لسن القوانين المنظمة لتطويرها وتوفير الامكانات وسبل الدعم لاعطاء الصناعة حقها، ولكي يتوجب انشاء آلية تسمح بضمان الاستثمارات الصناعية، فلا بد من السعي الى تعزيز التنسيق بين القطاع الخاص المتمثل في القطاع الصناعي والجهات المشروعة والرقابية والمنظمة للصناعة ذات الصلة.